وتحـويل الضفة الفلسطينية، بالتالي، الى مستودع احتياطي للأيدي العاملة الرخيصة، وللعمل في المصانع اليهودية في المستوطنات[٦٩].

٣ ـ يربط المخطط الهيكلي الضفة الفلسطينية باسرائيل في اطار مفهوم المركز ـ الاطراف. وهو مفهوم يقوم على احتكار العلاقات الاقتصادية، والمكانية، لصالح المراكز الاسرائيلية، وتسخير قوى الانتاج المحلية والقوى العاملة في الضفة لخدمة الاقتصاد والسوق الاسرائيلية[٧٠]. ويؤدي ذلك ـ حسب رأي المهندس جورج حزينة ـ الى تمزيق الضفة الفلسطينية وتحويل المدن العربية المحيطة الى مجرّد احياء صغيرة ضمن احياء القدس، بحيث لا تعدو كونها منامات للمواطنين العرب[٧١].

○ ان وضع وتنفيذ المخطط الهيكلي لوسط الضفة يعتبر خرقاً لنظام التقسيمات الادارية الاردنية الرقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٥؛ اذ يقضي بتغيير التقسيمات المتعلّقة بمحافظة القدس والمتمثّلة بالحاق اجزاء من قضـاء بيت لحم وقضـاء رام الله والبـيرة، وضمّها الى اسرائيل. كما يستهدف تحقيق غايات عسكرية، وغايات أخرى لخدمة المستوطنات الاسرائيلية لعشرات السنين المقبلة، وتحويل المستوطنات الى مدن كبيرة داخل الارض المحتلة. وهذا يتناقض مع قواعد الاحتلال الحربي التي تشترط لاحداث أي تغيير في الشؤون الادارية للاقليم المحتل مصلحة السكان المحليين وضمان أمن قوات الاحتلال.

ونخلص ممّا سبق الى ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية تصرّفت في الارض المحتلة كسلطة صاحبة سيادة تامّة؛ واعتبرت نفسها المالكة الوحيدة للارض دون غيرها؛ اذ تملّكت أراضي الدولة وصادرت الملكيات الخاصة بالعرب، وشيّدت مئات المستوطنات اليهودية، وقسّمت الارض المحتلة، ونظّمتها بما يخدم سياسة الاستيطان الحالية والمستقبلية. ولم تضع اعتباراً للسكان الاصليين ومصالحهم، ولا لنصوص القانون الدولي والقرارات الدولية التي اعتبرت تلك التغييرات غير مشروعة ومنافية لقواعد الاحتلال الحربي. كما يؤدي الاستمرار في ذلك المخطط، وما رافق ذلك من استحداث نظام اداري خاص بالمستـوطنـات، الى تحجيم النمـو الطبيعي للمـدن والقرى العربية، واخضاعها، في جميع المجـالات، للهيمنـة الاسرائيلية. ويؤدي ذلك، على المدى الطويل، الى انتفاء الصبغة العربية عنها، وانتقاص دورها في أية مفاوضات سلمية تتعلّق بمصيرها.

احداث المجالس الاقليمية والمحلية في المستوطنات

على اثر تولّي تكتل الليكود شؤون الحكم في اسرائيل، اتجهت السياسة العامة للحكومة الى اقامة أكبـر عدد ممكن من المستـوطنات، بغض النظر عن عدد المستوطنين فيها. وقامت سلطات الحكم العسكري بتنظيم الشؤون الادارية لتلك المستوطنات، وذلك بانشاء مجالس اقليمية تضطلع بادارة عدد معين من المستوطنات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ومجالس محلية في المستوطنات الكبيرة. وهكذا أُصدر الامر العسكري الرقم ٨٧٣ بتاريخ ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧٩، والقاضي بانشاء أربعة مجالس اقليمية (مناطقية) في الضفة الفلسطينية، وهي: ١ ـ المجلس الاقليمي (غور الاردن) «بقعات هيردن»، ويضمّ هذا ٢٠ مستوطنة في غور الاردن واريحا[٧٢]؛ ٢ ـ المجلس الاقليمي بيت ايل، والذي أصبح يسمّى ماطيه بنيامين بموجب الامر العسكري الرقم ٧٩٥ بتاريخ ٢٩ أيار (مايو) ١٩٧٩، ويضمّ عشر مستوطنات في منطقة رام الله؛ ٣ ـ المجلس الاقليمي شومرون، ويضم سبع مستوطنات في منطقة نابلس[٧٣]؛ ٤ ـ المجلس الاقليمي عتسيون، ويضم ثماني مستوطنات في لواءي الخليل وبيت لحم.

وبعـد اقامة نظام الادارة المدنية في العام ١٩٨١، تمّ انشاء مجلسين اقليميين آخرين، هما: